العدد(1413) السنة السادسة -الاحد (18) كانون الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة فـي الـصـفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاقتصادي للبلاد الإسلامية

تـأصـيـل لـنـظـريـة مـلـحـة وإنـــقـــاذ لحـقـيـقـة غـائـبـة

(1-1)

غالب حسن الشابندر

الهوية العامة للكتاب

صدر عن الدار العربية للعلوم في بيروت وبالتعاون مع مركز دراسات فلسفة الدين في بغداد كتاب (الثوابت والمتغيرات في التاريخ الإ قتصادي للبلاد الإسلامية) للسيد عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية العراقية ، والكتاب يقع في (٤٦٠) صفحة من القطع المتوسط ، وهو عبارة عن جهد علمي مكثف كان قد أعد لنيل الشهادة العالية من الجامعات الفرنسية ، ولذلك غلب عليه الطابع الأكاديمي الموثق ، واستند فيه المؤلف إ لى أمهات المصادر الموثوقة ذات الصلة بالموضوع ، منها عربية ومنها أ جنبية (فرنسية وأنكليزية) ، ولأن مشر وع الكتاب . كما سنرى . يعالج موضوعا هو نسيج من التاريخ والاقتصاد والجغرافية والاجتماع ، جاءت إحالاته على كمية كبيرة من المصادر المتنوعة المضمون المتعددة المشارب ، وهذه بلا شك أحدى نقاط القوة في الجهد المذكور، فهو جهد (مخدوم) على حد التعبير المعاصر ، يجد فيه المراجع والناقد والفاحص مساحة عريضة من النصوص المنقولة والمستعارة من أجل تعزيز فكرة ، أو توثيق تاريخ ، أو تأصيل موقف ، أو رد على شبهة ، أو إنتصار لرأي . الكتاب مزوّد بأكثر من خريطة وملحق ، يختصر من خلالها الأفكار وا لمشاريع و التصورات ، مما يساعد على تشكيل صورة ذهنية وا ضحة عن مشروع الكتاب ، أو يساعد على ذلك .

جولة سريعة في تضاعيف هذا الجهد (المخدوم) تجعلك على موعد مع أسماء كبيرة في تاريخنا الإسلامي وفي تاريخ الطرح الفكري الأوروبي فيما يتصل بموضوعه ، وهكذا نلتقي مع السيد الكاتب بالماوردي وابن المقفع وقدامة بن جعفر وأبو يوسف وابن خلدون والطبري والمسعودي والمقريزي وغيرهم من أساطين التاريخ الإسلامي الذين دونوا فكرهم المالي والجغرافي والتاريخي والاقتصادي ، فكان علامة هادية على إكتشاف تاريخ هذه الامة ، وذلك بالتواصل الحي الناقد مع معطيات ا لفكر الاستشراقي المنصب على دراسة هذا التاريخ ، خاصة الماركسي منه ، لما لهذا الفكر من إهتمام بالغ الأهمية في قراءة موضوعة الإنتاج في المجتمعات الشرقية على وجه الخصوص ، فكان لذلك حضور قوي وشاخص لمكسيم رودنسن صاحب (الماركسية والعالم الإسلامي) وروجيه غارودي الماركسي الفرنسي الذي يعد في طليعة المتقدمين في نقد التجربة الماركسية في العالم ،وبطبيعة الحال بالرجوع إلى النصوص الرسمية لكل من كارل ماركس وانغلز وهما يتفحصان قضية الإنتاج الآسيوي وعلاقته المزعومة بالاستبداد ،وما تفرع على ذلك من نتائج تعتبر علامة هادية على إكتشاف نوعية التفكير أو نمط التفكير السائد في أعماق العقلية الأوربية وهي تدرس الشرق ، مهما كان توجهها الاديولوجي والسياسي .

الكتاب بشكل عام يتالف من ثلاثة أبواب ، كل باب يتالف من فصول ، وكل فصل يتشكل من جملة عناوين فرعية ، ويبدو إن سبب هذا التوزيع المعقد هو خصوبة المادة ، وكثرة إ شكالياتها ودقة موضوعها ، وتشعب متطلباتها ، حيث نلتقي بكمية هائلة من نصوص مركزة ومختارة بعناية ، وذلك أيضا من علامة الجدّة في الجهد والموضوعية بشكل واضح وراسخ .

الباب الاول يعالج (الثوابت والمتغيرات في المجتمات العربية الإسلامية) ، والباب الثاني كان بعنوان (نقد أطروحات نظرية المراحل وقوى وعلاقات الإنتاج في المجتعات العربية الإسلامية) فهو من عنوان مشروع نقدي يسلط الأضواء على مدى نجاح نظرية العلاقة الجدلية والسببية في الوقت ذاته بين قوى الإنتاج وعلاقات الإ نتاج كآلية تحليل لحركة التاريخ ومدى إنطباقها على التاريخ الإقتصادي للبلاد الإسلامية بشكل عام ، ثم يأتي الباب الثالث بعنوان : (منطق المتغيرات أو أسس الآليات الإقتصادية للمجتمعات الإسلامية) ، يتطرق من خلاله الكاتب إلى طرح مخطط الحقوق الذي عرفته هذه المجتمعات حيث يبرز في أثناء ذلك فرادته واستقلاليته ، ويستلهم منه للحاضر ما يؤصل للحقوق في سياق المعطيات أو الثوابت الشرعية التي ورثتها هذه المجتمعات ، مما يؤهله لدراسة مخدومة على صعيد طرح الحلول والمقترحات لكيفية رسم صورة هذه المجتمعات في الحاضر والمستقبل .

كان ديغول في مذكراته قد عبر عن عشقه الشبقي لباريس ، لفرنسا ، الأمر الذي دعا الكثيرين إلى توجيه سهام النقد الحاد إلى ديغول ، ولكن كما يبدو إ ن هذا العشق الشبقي كان ينم عن إنصهار روحي للقائد التاريخي في الطينة التي عجنت فطرته وروحه وضميره ، ولكن فرسان الكلمة الظاهرة لم يفقهوا لغة التأويل والرمز .

السيد عادل عبد المهدي في كتابه هذا يعبر عن إنصهار عاطفي مذهل بالشرق ، وعن تواصل عبق بكل تاريخه ومواجعه ولذاته ورموزه وترياقه وأساطيره وقوانينه وعاداته وتقاليده وانفاسه واحاسيسه ، لا يفرق بين شعره وعلمه ، بين سهله وجبله ، بين إقتصاده واجتماعه ، بين اديانه وفلسفاته ، حاكيا قصة هذا الهيام بمشروع علمي منقذ ، أ و في طريق الإنقاذ ، وما علينا سوى أ ن نطوف معه هذه الرحلة لنكتشف بعض هواجسه الدفينة ، وإن كنا نتطلع إلى قراءة أعمق تؤسس لمشروع إنقاذ أو مواجهة مستلة من تضاعيف وأفكار وتصورات الكتاب نفسه .

فلسفة المنطق الداخلي

إذا كانت الكلمة هي البداية في تشريع أصل الوجود كما يرى العقل اللاهوتي بشكل عام ، فإن بداية المشروع الذي بين أيدينا هي (المنطق الداخلي) ، فهل هناك مصداق فكري وواقعي لمثل هذه المقولة كي تتحول إلى آلية فاعلة لدى الكاتب في قراءة وتحليل (التاريخ الإقتصادي للبلاد العربية الإسلامية) ؟ الجواب على هذا السؤال يحتاج إلى موقف غير الذي نحن فيه الآن ، فهي قضية فكر ومنهج ، وهي معركة شرسة ما زا لت قائمة حول مدى صلاحية ما يسمى بالمنطق في القراءة والتحليل والاستنتاج وأي منطق هو ، وهل حقا إن الفلسفة نشأت وتربت ونمت في أحضان المنطق . ولكن جريا على المنهج الوصفي نتماشى مع السيد الكاتب لأن هدف هذه المقالة هي تسليط الضوء على الجهد باعتباره جهدا وليس محاكمة آليات الكاتب ومنطلقاته من حيث صلاحياتها وعدم صلاحياتها ، وإن كنت من الذين يؤمنون بأن هناك حقا منطقا داخليا يخص كل شي ، وكل ظاهرة في هذا الوجود.

يرى الكاتب إن أي تجربة إجتماعية لها منطقها الداخلي الخاص بها ، وينبغي إكتشاف هذا المنطق لنقرأ في ضوئه التجربة ذاتها، ومن هنا يسجل إعتراضه على الجهود المبذولة لقراءة (تجربتنا الإجتماعية) على اساس المنطق المستعار ، أو في ضوء تجارب إجتماعية أخرى ، وهو الخطا بل الخطيئة الكبيرة التي وقع فيها الاستشراق بشكل عام.

يطرح السيد عادل عبد المهدي هذه الفكرة ويحذر في الوقت نفسه من خديعة اللغة ، فإن الواجب يحدو الباحث أن يكون دقيقا في اختيار مفرداته للتعبير عن المضمون ، للعلاقة الجدلية بين الكلمة والاستعمال بما يطرا عليه من تغيرات وتطورات وتحولات هي خارج الإرادة في كثير من الأحيان ، منبها إن هناك ما هو غير مرئي خلف كل مفردة لغوية : (فخلف المفردات هناك مفاهيم وسلسلة تاريخية من البناءات تصنع الكلمة وا لمفهوم ، فالمفردة لا تأتي عبثا ، بل فيها خلفيات يجب إكتشافها لأكتشاف القوانين التي عملت وتعمل بها) ص ٢٢ . وسوف نجد تطبيقا لهذا الحذر بشكل واضح عندما تطرق الكاتب إلى مجموعة من المفاهيم والتصورات مثل ما يتبادر إلى الذهن من معاني تخص (البادية ، وصلة ا لرحم ، والملكية ، والثابت والمتغير ...) ، حيث قام بتجليتها حسب معطياتها التي نشات معها في بداية التكوين والتأسيس ، ملاحقا حركتها السيالة ، لإيمانه بإن (الحركة عندما تنطلق تكتسب لنفسها إستقلالية تنفصل فيها قليلا أو كثيرا عن عوامل نشأتها) ص ٢٥ .وهذا درس بليغ لنا في كيفية التعاطي مع حركة الفكر ، وتقلبات الكلمات والمفاهيم ، وتحذير لنا من مغبة الوقوع فريسة الكلمة في دلالتها المتأخرة ، فيما هي بحر لجي يجب أن نغوص في أعماقه .

الكلام عن المنطق الداخلي للتجربة الإقتصادية للبلاد العربية الإسلامية يتصل بالحديث الجاد عن مقولة (الثابت والمتغير) التي هي مقولة أضحت عامة ، لها حضورها الحي في الطبيعة والحياة والمجتمع والاخلاق بل وحتى العلوم الرياضية والمنطقية ، ومما يستدعي الإيغال عميقا في تضاعيف وشرايين هذه المقولة لما حصل من وهم كبير لدى الكثير من المنظرين ، ذلك الوهم القاضي بتقدم (المتغير على الثابت) وربما استتبع أحتقار الثابت وإجلال المتغير ، حتى كان ذلك شعار الكثير من (الثورات) المنطقية والفلسفية فضلا عن الثورات الا جتماعية والسياسية .

الكاتب ينطلق من أصالة الثابت و(عَرضيّة) المتغير ،وكأنه يذكرنا بالمقولة الفلسفية الشهيرة ، كما بالعرض يرجع إلى ما بالذات ، وبالفعل ، فإن يلح على ضرورة إرجاع المتغير إلى ثابت بعينه ، فبدون ذلك نخسر التاريخ ، نفرغه من محتواه العميق ، ويخلص بنا الموقف إلى إستنتاجات عرضية ومؤقتة ، فإن (بالانطلاق من الثا بت سنحصل على أفضل الفرص لتفسير الحركة الإجتماعية العامّة، وفهم أسباب وعوامل ، تمايز وتباين ووحدة وتشابه حركة الافراد ،وبالتالي ، تأثيرها على الحركة الإ جتماعية)ص ٣٢ . على أن الفارق الجوهري بين طرح السيد عبد المهدي في هذه العلاقة بين الثابت والمتغير والعلاقة الفلسفية بين الذاتي والعرضي ،إن الثانية تتسم بالازلية ، فيما الأولى هي ليست كذلك ، بل هي ثوابت لمديات زمنية طويلة الأمد ، ومن هنا ينقذ مشروعه من الحرفية والجمود ، وهذا يستتبع نتيجة تصب في صلب المشر وع ، هي أن نحدد بكل وضوح لقراءة أي تجربة (ثوابتها النسبية) التي تشكل بحق منطقها الداخلي ، وهذه هي البداية في تفعيل المشروع .

إذن من حقنا أن نسأل في هذه المرحة الكاتب عن تلك الثوابت التي أمضاها كي ندخل معه في جولته التشريحية والتنقيبية والحفرية لتاريخ مجتمعنا الأقتصادي كما هي مهمة الاطروحة أساسا .

يجيب على ذلك تشخيص خمسة مقتربات هي على التوالي : (البيئة والموقع ، صلة الرحم/ العائلة والقبيلة ، نزعة الجماعة ، نزعة التنظيم والأنتظام ، أو الولاية / التنظيم ، الإمارة ، السلطة ، الدولة / نزعة الشرع) ص ٣٤ .

هذه هي المرحلة الثانية على طريق الإيغال في طرح المشروع ، بعد أن تحدد بشكل واضح مفهوم المنطق الداخلي وضرورته القصوى في تحليل الظاهرة التي نحن بصددها .

إنها الثوابت (الطويلة الأمد) وليست الثوابت الطبيعية ، الجعلية ، الجبلية ، وإلا دخلنا في الجبرية من بابها الواسع من دون أن نشعر .

حفر في صلب الثوابت

الآن جاء دور حفر الثوابت ، أي التوغل في غياهبها البعيدة ، لكي نكتشف كنهها وكيف عملت على صياغة بل صناعة هذا التاريخ .

قلب العالم :ـ

كانت (البيئة) هي أولى الثوابت لأنها أكثر من غيرها ثباتا ، ولأنّها خارج الإ رادة حتما ، فهي مسبقة والإرادة لاحقة ، فنحن نُخْلَق في بيئة بلا شك ، وإذا كانت لإرادتنا علاقة بهذه البيئة فهي لاحقة بها زمنا ، متاثرة بها ومؤثرة فيها على نحو التبادل الحي النشط .

يستعرض الكاتب (البيئة) العربية في جولة متشعبة عناصرها التكوينية المتشعبة من صحارى وجبال وسهول وبوادي ووديان و بحار وأنهار ومناخ وأمطار وخصوبة وجدب ، مسمّاة بعناوين علمية مدروسة مستعارة من الجغرافية وعلوم الارض والمناخ ، بحيث يستوعب الاستعراض أربعين صفحة متصلة السرد الرقمي والوثائقي والنصوصي ، مستلا بين وقفة و أخرى إستنتاجا يصب لصالح نظرية التفرد الجغرافي لهذه المنطقة الحية ، مما يعيد إلى أذهاننا الجهد الجبار لكاتب مصري عملاق ، هو الدكتور (جمال حمدان) عندما كتب عن (شخصية مصر)، ولكن وفق منهجية خاصة به ، لأن السيد عبد المهدي قد أمضى بداية منطقه الداخلي الخاص به في تشريح مشروعه الكبير . إن أبرز ما يلاحظه الكاتب على هذه الجغرافية هي التنوع في إطار الوحدة ، مما ترك إنسجاما داخل الشخصية التي تنتمي إلى هذه المنطقة .

يرفض الكاتب مفهوم الموقع الوسطي للمنطقة بما يؤول إلى كونها مجرد جسر تواصل بين القارات الثلاث ،ويطرح رؤيته الاخرى التي تنص على إن موقعها (الوسطي) من جسم العالم هنا بمثابة ميزة ترتد على ذات الموقع بحد ذاته ، فهي بهذا الوصف إنما تشكل (قلب العالم) يمد شرايين العالم بدم البقاء وضرورة الحركة ، علما إن هذه الشرايين تنبثق من داخل هذا القلب ، وهي لم تلعب دور الوسيط لولا لم تسبق ذلك (بإقامة دائرتها الداخلية ونواتها الصلبة التي التفت حولها مكونة كياناتها وهويتها وشخصيتها)ص ٧٦ . فهي جغرافية متحدة بنفسها، متواصلة المكونات برغم تنوع تضاريسها الجغرافية ، فإن هذا التنوع لم يخلق الفواصل ألا على نحو أسمي ، فيما كان مدعاة تواصل حي نشط ، وليس أقل ما يدل على ذلك هذا التواصل بين الحواضر والبوادي ، حيث ا لعلاقة الطردية في النماء أو الجدب ، وفي هذه النقطة بالذات ينتبه الكاتب إلى لغط الخلط بين البادية والصحراء لدى الكثير من الكتاب، الامر الذي ضيع حلقة مهمة من حلقات المسيرة التاريخية للمنطقة !

هذه الميزة الفريدة للموقع أفرزت نتيجتين جوهريتين فيما يخص المنطقة برمتها كما يستنتج الكاتب ، الأولى :فهي وبسبب هذا المقترب الهائل أختزنت استعدادا روحيا فذا ، أهلها لاستقبال روحية الأديان السماوية الثلاثة ، والثانية : مهدّت لها طريق التفاعل مع المحيط الخارجي بفعل متوتر العطاء وبلغة الأثر الراجح والمستقبل الرحب والمصدِّر الرائد ، بما يعود عليها بالمزيد وعلى غيرها بالمديد من دون كلل أو ملل . ص ٧٦ .

غريزة الرحم تؤسس للآخر !

لا ينكر كل متتبع لتاريخ هذه المنطقة أو هذه المجتمعات حضور موضوعة (صلة الرحم) في صلب التاريخ ومتن حركته الناشطة ، وعلى المستويات كافة، فقد كانت شرطا أساسيا لكل (نمط إ نتاج) أو (نظام اقتصادي) ، وهي سبب في تطوير وتوسيع وتعميق النشاط الأجتماعي والاقتصادي بل والفكري .ص ٩٠

يعطي الكاتب لصلة الرحم هذه بعدا غريزيا ، فهي تتشكل في سياق إمضاء الإرادة الربانية وبشكل عفوي ، فإن (العائلة والعشيرة والقبيلة هي الوحدات الاجتماعية ا لتي تتشكل طبيعيا ، و التي يجد الإنسان نفسه تلقائيا ضمنها) . ص ٨٩ .

الكاتب هنا يخرج عن السليقة التقريرية في الحديث عن (صلة الرحم) حيث تتحدد كمفهوم أخلاقي يحتكره علم الوعظ والارشاد ، ويزكيه ربما ناتج مادي واضح ، بل يتحدث عن هذا الثابت كحقيقة كونية غريزية تساهم في بلورة التاريخ ، وصناعة الحركة ، ويطلعنا على منشئها الجبلي الغريزي، وهو بذلك هادف ، لان كلامه عن الثوابت التي يجب أن نتعاطى معها في تشريح تاريخ (منطقتنا) و (مجتمعنا) ، فيجب وهذه الحالة أن يلقي الضوء على مبررات هذا الثابت ومسوغاته .

الكاتب كونه ينتمي إلى عالم الشرق والإسلام ولأنه من ضمير هذا التاريخ يندفع للذب عن هذا الثابت ويبدي تذمره الخفي من تراجعه أمام هجمة التطور الأقتصادي في الغرب ، حيث تراجع مقهورا بين يدي مشروع الإنتماء الوطني ، فيما يفتخر ضمنا بإن هذا الثابت بقي راسخ الجذور في متن تاريخنا ومجتمعنا وإن كان بدرجة أقل ، ولعل جذر مفهوم البيت يساهم في تسليط الضوء على هذه المفارقة العجيبة ، فهو ليس بالجذر الطارئ، ليس بناءات تأتي وتروح ، بل هي تلك العلقة الروحية الممتدة إلى أ عماق العلاقات الرحمية بتأسيس من قانون كوني شامل ، اي الزوجية ، فيما هي في التاريخ الأوروبي مجرد بناء خارجي ، ملجا ، هي في الشرق ليست ملجا ، بل كينونة ،وصيرورة .

تتعرض صلة الرحم إلى نقد أجتماعي عنيف بحجة إنها تؤسس لـ (أنوية) دموية عصبوية باردة الطبع مقطوعة الوصل عن الآخر ، بل تبنى أساسا على نفي الآخر ، ولا يخفي السيد المؤلف مثل هذا التخوف ، ولكن ما دامت هي بحد ذاته خيرا ، يمكن إسترجاع هويتها الصحيحة الأصيلة ، وتلك ما تتكفل به التربية، ولنا نسق تربوي موروث ينسجم مع هذه المهمة بجدارة وقوة .

هنا يتطرق الكاتب إلى العلاقة الجدلية بين أفق الانتماء الى الوطن وأفق الأنتماء إلى عائلة أو عشيرة، فيرى أنهما معا (نزعتان غريزيتان)، والعلاقة بينهما ليست متنافية ، كما يتصور المجتمع الآخر .

يختم كلامه بالتوكيد على و اقعية صلة الرحم كـ (ثابت) كان وراء الكثير من الظواهر والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، فقد (كانت العائلة و القبيلة وحدات إنتاج وتوزيع) ، وكانت (الوحدة الأساسية في التجنيد وفي الإ شتراك في ا لحروب) ، ولم تستطع كل التشكيلات الاخرى أن تزاحمها بل انبثقت منها وتلاحمت معها ،فالنقابة.مثلا.ليست كيانا مزاحما ، بل متوسلا بها ، وعليه ، كانت هذه الصلة سببا في ترسيم النظام الاجتماعي وترسيخه وليس تفتيته ، هكذا يطرح السيد المؤلف هذا الثابت بقوة وأشراق ، يخرجه من مفهومه البدائي ويعيد له نكهته الروحية .

نزعة الجماعة : ـ

يقدم لنا الكاتب في هذا الفصل قراءته عن عامل آخر يتسم بالثبات النسبي في سياق بيانه المركزي عن تشكل المجتمعات الإسلامية عبر زمنه الطويل ، تلك هي (نزعة الجماعة) ، والمصلطح بالغ الدقة ويتميز عن مصطلح النزعة الإجتماعية ، فهو في صدد تشخيص عامل بشري كمي ، يتسم بالتواصل الحيوي والحضور الفاعل في مفاصل الحياة الاجتماعية في (منطقتنا) ، إن الكاتب هنا يميل إلى التشخيص أكثر من التجريد في اختيار أدواته وآلياته وطرائق تحليله ، ولذا يتحدث عن حضور نزعة الجماعة ، يتحدث عن بشر وليس عن ميل أو هوى أو إتجاه تشريعي ، حيث يصلح مصطلح النزعة الإجتماعية أكثر من مصطلح نزعة الجماعة .

ولكن حذار من الفصل بين نزعة الجماعة عن النزعة الأ جتماعية ، فإن الأولى تؤول إلى الثانية وليس العكس دائما صحيح ، ونزعة الجماعة في ضمير التشكل الإجتماعي لـ (منطقتنا) حقيقة حسية ثابتة وما زالت تمارس دورها اليقظ ، وقد تجسد ت هذه النزعة بشكل واضح في مشروع الجهاد الإسلامي ، وهو مشروع يتعدى الحرب لذات الحرب ، بل وجد بلحاظ هدفين مشروعين إنسانيا ، الأول : وضع اليد على الشروط المادية للوجود ، والثاني : مواصلة حيازة هذه الشروط ص ١٠٧ . وبذلك يختلف عن منطق الغزو الذي تجلى واضحا في اخلاقيات المجتمع الأوربي لما تضمن من منطق عدواني إستحواذي ، لا يتمثل في ظاهرة النهب والسلب ، بل يتعدى ذلك إلى تحطيم معنى الأمة، ومسخها تماما عن هويتها ، ومن هنا كان الاستعمار في غاية الذكاء عندما قرر الإجهاز على هذه الثوابت التي يتحدث عنها الكاتب المحترم .

نزعة الجماعة نجدها في الشورى ، وفي الحرب ، وفي مقولة أهل الحل والعقد ، وفي ترسيخ مفاهيم اقتصادية جديدة في دنيا المذاهب الاقتصادية ، ولعل مفهوم (الملكية المزدوجة) التي كشف عن أصالة وجودها في تضاعيف التشريعات الاقتصادية ا لإسلامية ما يؤكد أصالة نزعة الجماعة كثابت سابق على تاسيس مجتمعاتنا ليساهم مع غيره من الثوابت على تأسيسها وفق نمط خاص بها ، تأسيس متميز ، متفرد ، له منطقه الداخلي الخاص بها .

لقد ألتفت الكتاب والمفكرون الغربيون إلى ظاهرة نزعة الجماعة في تاريخ (منطقتنا) واستفاضت النصوص الغربية في ذلك ، ولعل نص كارل ماركس وهو يتحدث عن الأسلوب الآسيوي في الانتاج الذي كتبه في مرحلة متميزة من تاريخ حياته الناضجة كما يقولون نموذج واضح في هذا المجال (في الشكل الآسيوي . في الأقل في شكله الأكثر إنتشارا . الملكية غير موجودة ، فلا توجد سوى الحيازة الفردية ، وإن الجماعة هي المالكة الحقيقية ،ولا توجد ملكية أخرى غير الملكية الجماعية للأرض) ص ١١٦ نقلا عن مصادر غربية .

لقد تعرّضت هذه النزعة إلى التصدع والارتباك عندما دشن الشرق مرحلة ا لاستعمار منفعلا مقهورا أمام زحف الجيوش والخبراء والشركات الاجنبية ، حيث عملت هذه القوى على زحزحة حضور الجماعة لصالح حضور الفرد في المجال الاقتصادي بدءا من الأرض ومرورا بالحقوق والواجبات المدنية ، ليس تمشيا مع صالح الفكرة كما هي في ضمير الغزاة ، بل لأن ذلك ضمانا لتحطيم أحد ثوابت التكوين والتأسيس ، إنها فكرة شيطانية للتغلغل في اعماق حصوننا الروحية من أجل تخريبها وتمزيق أواصلها المتينة .

الكاتب لا يتحدث بلغة إتهامية، بل كانت لغته تجريبية ، فهو للإستدلال على رؤيته هذه يستعرض تجربة الاستعمار الفرنسي مع الجزائر ، في مجال الأرض على وجه الخصوص ، حيث عمل على تفتيت طابعها الاجتماعي بشكل عنيف ، ويستعين هنا بأرقام مستقاة من مصادر فرنسية معتبرة ، وقد بدأ المستعمرون الفرنسيون بعملهم الشيطاني هذا منذ بداية إحتلالهم للجزائر سنة ١٨٣٠ ، متوسلين بكل وسائل الهيمنة والتصرف والإنتهاك والشراء والتحويل والتشريع ، ويلخص لنا الكاتب العملية بقوله : (إن جميع الوسائل قد استخدمت لتدمير ملكية الجماعة كتعبير عن نزعة الجماعة وأحلال الملكيةحسب النمط الأوروبي ،ومما يؤسف له ،أن هذا التدمير لم يقد إلى إحلال جديد متطور ... بل قا دت فقط إلى تعطيل ما كان منتجا وفاعلا دون إحلال بديل حقيقي مكانه ، فالهدف كان واضحا نزع الملكية وليس إصلاحها) ص ١٢٧ / وهو المنظور الذي تعامل به ماركس مع الظاهرة ،حيث كتب إلى صديقه كوفالفسكي (وغالبا ما تختلف الوسائل ، أما الهدف فبقى نفسه : التصفية الكاملة للملكية الجماعية للسكان المحليين عن طريق الشراء والبيع مما يسهل إنتقالها النهائي إلى ايدي المستعمرين الفرنسيين) ص ١٢٧ .

الواضح إن الكاتب لا يريد حشو أدمغتنا بالمعلومات ، بل يقصد إستنهاض الذات الشرقية من وهدتها ، ويريد بث نزعة التوحد مع التجربة السابقة والتي ما زالت تبث دمها في شرايينا ولكن ببطء وخجل ، فهو يقدم لنا هنا مشروع العودة إلى الذات ، واستمطار التجربة بلغتها الطبيعية وعنوانها الأولي . لم يكن الجهد الذي يقدمه السيد عادل عبد المهدي هنا مخدوم الغرض الذاتي ، بل مخدوم الغرض الجماعي ، وربما يكتب تحت ضاغط (نزعة الجماعة) التي يدون لنا هنا قصتها المذهلة في تاريخ (منطقته) و (مجتمعه) .

الولاية أعمق من الدولة :

يعكف الدارسون من علماء الآثار والانثربولوجية والتاريخ على قراءة التجربة الشرقية على صعيدها السياسي والقانوني ، لإيمانهم إن (منطقتنا) شهدت أول ثورة قانونية عالمية ، مشفوعة بتجربة بابل التي ورثتها فيما بعد بغداد ، عواصم حضارية هائلة ، والأمل أ ن نشهد المرحلة الثالثة بالاعتماد على فكرنا وشبابنا ومفكرينا . فهي إذن نزعة التنظيم والإنتظام كما أسماها الكاتب في مشروعه هذا ، فإن الحقبة السومرية ليست بعيدة عن نكهة أو نسق ا لنظم الذي يحسب بدقة تشكيلات الدولة وحركتها وحقوق المواطن وواجباته ، كذلك ما شهدته مصر من تطور هائل في مجال تقنين السلوك البشري ضمن قوائم من مفردات الواجب والحق ، وذلك مهما كان تصنيفها في قائمة العدل أو الظلم ، فالمهم هنا نزعة النظم ، وتأصيل الحياة النظمية . هذا الثابت كان قد أولاه الكاتب المحترم الكثير من الجهد ، فقد استغرق من حجم الكتاب قرابة (٢١) صفحة مع ملحق إضافي بقائمة مسهبة عن عدد الدول والولايات التي قامت في هذه المنطقة قبل الإسلام وبعده ، وقد أ سهب أ يما إسهاب بهذا الجهد ا لرقمي الموثق فيما يخص مرحلة ما بعد الإسلام ، فقد سمّى لنا أ كثر من مئتين إسم مؤرخا البداية و النهاية ، إمارة أو ولاية أو دولة أو خلافة أ و حكم ، الامر الذي يدعو للأعجاب حقا ، ويكشف عن نزعة حقيقية للنظم والتنظيم والانتظام !

يقدم لنا الباحث تصورات عميقة عن (العوامل الرئيسية لتشكّل نزعة التنظيم والانتظام) فينفي أن يكون الجذر محصورا في ضغوطات الري أو ملابسات الغزو والنهب ،بل يمتد بنا إلى أعماق القضية بحيث ينتفض من الرأي الذي يتنكر لدور الصحراء في ذات العملية ! أي يؤسس عكس ما يؤسس له الآخرون بحقد أو عن حسن نية ، حيث ينكرون (نزعتنا) هذه بحجة إن الصحراء هي المعادل الموضوعي للإنفلات والفوضى ، فيما يرى إ ن الصحراء هي ادعى إلى ضبط قوانين الوجود والتواجد بسبب الحاجة إلى الحماية من غوائل الضياع والتيه والأبعاد المكانية غير واضحة المعالم والأصول والنتائج .

السيد عادل عبد المهدي في هذا التصور يقلب المفاهيم السائدة ، ويقدم إنموذجا جديدا للتفكير الدقيق في التعاطي مع الظواهر، إنه ينفذ ، يتغلغل ، يشرح ، يحفر ، ولم يكتف بالظاهر والسطحي والعابر ، و تلك هي علامة البحث الجاد ، إنه جديد .

لم يتبن السيد الكاتب في مشروعه عملية رد ، بل يتبنى عملية تأسيس ،والرد يأتي على هامش التاسيس ، فهو عمل (مخدوم) كما قلت سابقا .

ليس من شك إن النظم الأجتماعية خاصة معروفة في الغرب ، وهي خاصة تمخضت عبر تجارب مريرة من الدماء والآلام والدموع ، ولكن النتيجة القصوى التي آلت إ ليها كل هذه المسيرة هي (الدولة) باعتبارها أكبر كائن أجتماعي ، غولي النزعة و التصرف ، فيما آلت نزعة النظم والتنظيم والانتظام في التجربة الإسلامية على وجه الخصوص إلى نتيجة يسميها بـ (الولاية) ، والولاية كما هو عنوانها وتطبيقاتها فعلا عبارة عن حماية وتبني ومسؤولية إيجابية ، فيما الدولة بمثابة تعبير آخر عن الشمولية والقهر ، والدليل على ذلك إن الله ولي الناس ، وولي الذين آمنوا ، والرسول له ا لولاية بعد الله بمفهومه الرعوي الإنمائي ثم للخليفة أ و الإمام ، بهذا المعيار الرحيم ، المعيار الحضاري وليس التسلطي ، فإن (الوالي ... لا يكون مالكا بل متصرفا بالحقوق وفق أحكام محدّدة سابقة لمصالحه وقناعاته أو وفق إجتهاداته أو اجتهادات الجماعة أو من يمثلهم ، فهي هنا الخلافة أو الإمامة كما طرحت مفاهيمها ،وكما طُبِّقت عمليا ،وإن كان ذلك لفترة من الوقت أحيانا أو في مجالات دون أخرى أحيانا أخرى) ص ١٤٤ . ولكي تستكمل الصورة إطارها يميز بدقة بين ولاية وأخرى ، كي لا تختلط الامور ، فإن حديثه إنما في الأساس عن الولاية بمفهومها الرعوي ، مقابل الدولة ، وإلا هناك ولاية ظالمة ، تتجاوز حقوق الناس ، وتستبد بحقوق الله !

المهم هنا إن السيد الكاتب يقلب المفاهيم ، أو لنقل يصحح المفاهيم ، وهذه هي نقطة القوة أ و من بعض نقاط القوة في مشروعه الحيوي هذا .

كم هي دعوة كبيرة عندما يطالبنا التحرر من عقدة حصر كل التشكيلات التي شهدتها التجربة الإسلامية ضمن مفهوم الدولة ! وكم هي موحية مثل هذه الدعوة إلى ممارسة حق الحياة السياسية باصالة فردية نشطة ، متحررة من غول الدولة ، بل مكملة لها ، وموازية لسلطتها كي لا تتضخّم وتتجسم على شكل وثني ندور حوله ص ١٤٧ فالكاتب قاصد ، وقصده بعيد .

الجدير بالذكر ، إن حديث الكاتب هنا لم يأت جزافا ، بل كان يكثر من الإستشهادات النصية الشرعية المتمثلة في القرآن الكريم وسنة النبي ، إضافة إلى نصوص بعض علماء الاسلام ومؤرخيه مثل ابن المقفع وابن خلدون وابن الأزرق .

يمارس الكاتب عملية مقارنة حيّة بين مفهوم الدولة كما آل إليه تاريخ الغرب وبين مفهوم الولاية كما انحدر إ لينا من جذور تاريخنا حيث تبلور في التجربة ا لإسلامية فيركز على طغيانية ومادية وشمولية الأولى ورحمانية وسلاسة واجتماعية وأخلاقية الثانية (ص ١٥٢ ـ ١٥٥) ، وفيها ايضا نلتقي بالجدة التي من شأنها إثارة الوعي ، وتصحيح الذاكرة .

يستعين الكاتب بأصول اللغة و استعمالاتها في مصادرنا الأساسية ، ممزوجة بتحولاتها على صعيد الاستعمال الشرعي فيما بعد (فالله هو الو الي الا على) ، وفي ضمن هذه الولاية الشمولية لله تتفرع الولايات الجزئية مندرجة في إطارها الا سمى ، ولاية المؤمنين بعضهم لبعض ، وولاية الجيش ، وولاية الديوان ، وولاية الحج ، وإمامة الصلاة ، وهكذا ، تتداخل الدوائر وتتمازج في لحمة من معاني الرعاية والتبني والمسؤولية الروحية والمادية ، مفندا في الاثناء مفهوم (دولة الإستبداد الشرقي) التي جاءت نتيجة فهم خلط بين الولاية والدولة ، ومن خلال إخضاع الولاية لمفاهيم الدولة من حيث لا يشعر ص ١٥٤ .

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ . لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com